مجلة جامعة التنمية البشرية/ عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 25-26 نيسان 2018 ص ص: 178- 162
DOI: 10.21928/juhd.v0n0y2018.pp162-178, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة(2004-2016)

م.م.ماردين محسوم فرج
جامعة السليمانية، السليمانية, اقليم كردستان,العراق
mardin.faraj@univsul.edu.iq

المستخلص

تهدف هذه البحث إلى قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة(2004-2016)، ومن خلال هذه البحث تم قياس التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية إعتماداً على معامل هيرفندال-هيرشمان. من النتائج التي تم التوصل إليها، يتبين ان اقتصاد العراقي حقق خلال الفترة (2004-2016) بعض أهدافه في تنويع الناتج المحلي الإجمالي، فقد إنخفضت نسبة إسهام التعدين والمقالع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من(80%) عام (2004) إلى(8.29%) عام (2016) . وإرتفعت إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من (20%) عام(2004) الى (71%)عام (2016). قيمة معامل هيرفندال للناتج المحلي الاجمالي إنخفضت من(0.7) عام(2004) إلى(0.14) عام(2016)، مما يدل على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي في النشاطات الإنتاجية.

تعاني التجارة الخارجية في العراق من اختلال هيكلي كبير. إذ يتمثل هذا الاختلال في سيطرة النفط الخام بوصفها مادة أولية على أكثر من (98%) من صادراته، تطور قيمة معامل هيرفندال للتنويع الصادرات التي انخفضت قيمته من (994.0) سنة(2004) إلى(0.992)سنة (2016) ومما يدل على إن النمو في الصادرات العراقية لا يعكس سوى وهم اقتصادي ناجم عن الارتفاعات في أسعار النفط بالدرجة الأساسية والنمو الطفيف في الإنتاج النفطي والصادرات النفطية العينية، بالمقابل تناقصت قيمة معامل هيرفندال للاستيرادات فقد تناقصت نسبته من (0.25) سنة(2004) تدريجياً الى (0.20) سنة (2016)، وإن الفترة(2012-2016)

كلمات مفتاحية: تحليل الاقتصادي،الناتج المحلي الإجمالي، العراق،التنويع الاقتصادي،معامل هيرفندال-هيرشمان،

Abstract:

The objective of this study was to analyze and measure the economic diversification in Iraq during the period 2004-2016. The economic diversification of GDP and foreign trade was measured using the herfindahl-hirschman coefficient. The results showed that the Iraqi economy achieved some of its objectives in the diversification of GDP during the period (2004-2016). The contribution of mining and quarries in the composition of GDP decreased from 80% in 2004 to 29.8% %) Year (2016). The contribution of non-oil sectors to GDP increased from 20% in 2004 to 71% in 2016. The value of herfindahl-hirschman index coefficient of GDP decreased from (0.7) year (2004) to (0.14) year (2016), indicating the high degree of economic diversification in productive activities..

Iraq's foreign trade suffers from a major structural imbalance. This imbalance in the control of crude oil as a raw material is more than (98%) of its exports.The value of Herfindal Diversification coefficient has increased from (0.994) year (2004) to (0.992) year (2016). This indicates that the growth in Iraqi exports reflects only an economic illusion resulting from the increases in oil prices mainly and the slight growth in production Oil and in-kind oil exports. In contrast, the value of Herfindal's imports decreased. The percentage decreased from (0.25) years (2004) gradually to (0.20) years (2016), and the period (2012-2016)

Keyword: Economic diversification, Gross domestic product(GDP), Economic analysis, Iraq, herfindahl-hirschman index

مقدمة

تعتبر التنوع الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول العالم الى تحقيه، أن هذا الهدف تختلف بين الدول العالم، حيث ان اغلبية لدول متقدمة حقق تنوعاً اقتصادياً كبيراً، الا ان الدول النامية مازال يسارع من الاجل خلق قطاعات جديدة المولد للدخل.

شهد الاقتصاد العراقي خلال الأربعين سنة الماضية تطورات ملموسة في قيام المؤشرات الكلية للاقتصاد مثل الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي وتكوين رأس المال الثابت، وقد رافقت هذه التطورات تغييرات ما بين الزيادة والنقصان، وهذا يعد أمراً طبيعيًا بفعل تأثرها بالظروف التي مرت على العراق خلال المدة(1972-2003).

إن هذه الأحداث كان لها آثارٌ مباشرة على المسيرة التنموية في العراق، فتأميم النفط وتصحيح أسعاره أعطى للعراق قوة مالية ظاهرية مستدامة دفعته إلى تبنّي سياسة إنفاقيه توسعية ساهمت في انتعاش النشاط الاقتصادي وتحريك عجلة الإنتاج ورفع مستوى الاستخدام في الفترة السبعينات من القرن العشرين. انحدرت المؤشرات التنويع الاقتصادي نتيجة لاستمرار الحرب العراقية –الإيرانية. تفاقمت المشكلات في الاقتصاد العراقي نتيجة العجز المستمر في الميزان التجاري العراقي الذي صاحبه تراكم القروض الخارجية. وقدرت الديون التي تكبدها العراق بسبب تلك الحرب لوحدها بـ(20) مليار دولار. بلغت خسائر العراق من الحرب حسب البحث (Alnasrawi,1994) حولي(482.9) مليار دولار، وشملت خسائر الإيرادات النفطية نحو(197.7) مليار دولار(فرج،96:2017).

إن سياسات التي ينتهجها العراق خلال الفترة(2004-2016) ومقترحات مؤسسات الدولية ومشورتها لم يساهم في إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة ، لذا تعتبر الاقتصاد العراقي حسب تقارير البنك المركزي العراقي من الاقتصادات النفطية؛ يبلغ النفط (99%) من الصادرات العراقية عام(2016)، ويشكل أكثر من (30 %) الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والمصدر الذي لا بديل له في توفير العملات الأجنبية الضرورية لتمويل عمليات الاستيراد من جهة أخرى؛ وذلك بسبب ضخامة العوائد النفطية وسهولة إكتسابها التي لا تتطلب نشاطًا اقتصاديًّا حقيقيًّا. عليه فان الاقتصاد العراقي يعاني من الاختلالات الهيكلية (الداخلية والخارجية) ناجمة عن عدم التنوع الاقتصادي.

لذا إستحوذ هدف التنويع الاقتصادي على الاهتمام الاقتصاديين في العراق خصوصاً بعد عام(2003)، أكدت خطة التنمية الوطنية لسنوات(2010-2014) و(2013-2017) على ضرورة التنويع الاقتصادي من خلال تحقيق زيادات نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، فضلا عن السياحة والتي تتميز بوجود إمكانات تنافسية لها أو لبعض أنشطتها في الاقتصاد العراقي وعمل على التنويع الصادرات العراقية وتقليل نسبة الاستيرادات وذلك من خلال الإيرادات غير النفطية أو من خلال الاستخدام الإيرادات النفطية في الدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة (وزارة تخطيط،17:2009) و(وزارة تخطيط،7:2013).

مشكلة البحث:

تشكل سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية، وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديًا كبيرًا للاقتصاد العراقي حاضرًا ومستقبلاً، نتيجة لاعتماده الكبير على النفط.تتمحور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها بالتساؤل التالي: ماهي درجة الاعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد الطبيعية متمثلة بالنفط كمصدر الرئيسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية؟ وماهي حدود ومستوى التنويع الاقتصادي في الأنشطة الحقيقة والتجارة الخارجية للعراق؟

منهجية البحث:

تسعى البحث الحالية الى تحليل هيكلي الإنتاج الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي) والتجارة الخارجية من اجل عرض واقع التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة(2004-2016) من خلال تطبيق معامل هيرفندال-هيرشمان لنشاطات الإنتاجية والتجارة الخارجية.

هدف البحث

تهدف هذه البحث إلى تعرف على مدى تطور وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحليل هيكل الإنتاج الحقيقي والتجارة الخارجية للعراق من خلال تطبيق مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع الاقتصادي.

فرضية البحث:

ان فرضية البحث مفادها لن يتحقق هدف التنويع الاقتصادي في العراق إلا من خلال تصحيح الاختلالات القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع القاعدة التصديرية في العراق.

المبحث الأول: الاطار النظري للبحث

أولاً: التنوع الاقتصادي

ولقد تعددت تعريفات التنويع الاقتصادي واختلف الباحثون والأكاديميون في تحديد مفهومها. ويرجع الاختلاف في مفهومها إلى اختلاف المستويات التي تناولتها بين المستوى الوطني والمستوى الدولي؛ وفي حين يربط البعض التنويع الإنتاج، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية. وعرف منظمة الأمم المتحددة لتغير المناخي (UNCC) التنويع الاقتصادي بأن عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل وتنويع الاسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات. وترتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف الى تقليل من نسبة مخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة وذلك عن طريق توجيه الاقتصادي نحو قطاعات أو أسواق متنوعة.

في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية (المعهد العربي للتخطيط،8:2014). فالتنويع عامة يدل على أنه يتوجب على الدولة أن تنتج لتصدر قائمة واسعة من السلع والخدمات. أي أن التنويع الاقتصادي يتضمن كل من التنويع الإنتاج والتنويع الصادرات.

يمكن تميز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب اتجاه كل منهما، فهناك التنويع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج أو التنويع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية الى المدخلات المحلية المستوردة(الخطيب،5:2014).

بدأ الاهتمام الدولي بالتنويع الاقتصادي في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، نتيجة لكساد الذي حصل خلال هذه الفترة مما أثر على انخفاض أسعار السلع الأساسية في ذلك وقت. اما بالنسبة للدول النامية التي كانت أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع الدول المتقدمة خلال هذه الفترة، اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية بعد نصف الثاني من القرن العشرين. قد بدأت هذه الدول بسياسات صناعية تهدف الى إحلال الاستيرادات، للحد تدريجياً من اعتماد على استيراد السلع الأساسية(عبد المجيد، 482:2013).

هناك عديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تبرز العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، فهناك اتجاهان فكريان، يتمثل الأول في نظرية (الميزة النسبية) أكدت ريكاردو الميزة النسبية القائمة على أساس الكلفة النسبية يعتبر شرطًا لقيام التخصص وتقسيم العمل الدولي (التي تركز على التخصص بدلا من التنويع) محفزاً للنمو ثم التنمية الاقتصادية. ويمثل الثاني في دراسات عديدة، تبين أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي(Ross,2017:4).

وعلى الرغم من إعطاء المزايا النسبية الناجمة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، إلا إن هذه المزايا قد لا تحفز النمو الاقتصادي في الدول الساعية للتقدم نظرًا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية لهذه الدول، وذلك لأن صادرات هذه الدول تركز على الموارد الأولية والاستخراجية التي تتعرض أسعارها وعائداتها لتقلبات عنيفة نتيجة لتحكم الشركات المتعددة الجنسية بمعظم أسواق وأسعار تلك الموارد. مما يعق التمويل المستقر لخطط التنمية فيها. ولا تعد أسواق النفط والغاز إستثناءاً من ذلك الواقع، لا تسطر الدول المنتجة على أسواق منتجاتها التي تتعرض أسعارها وعوائد صادراتها لتقلبات وصدمات عنيفة بين الحين والاخر، مما يجعل على الاعتقاد بأن مشكلة الدول النامية والنفطية منها خاصة، تمكن في عدم نجاحها في تنويع اقتصادها نتيجة لتمحور الأنشطة

الاقتصادية حول استخراج وتصدير النفط والغاز وهكذا ما أكده دراسة (Harding and Venable,2013) بين ان كل زيادة الإيرادات المورد (النفط مثلا) بمقدار دولار واحد يؤدي الى انخفاض الإيرادات الأخرى غير هذا المورد بمقدار(75 سنتاً).

تعتمد تجارب بعض الدول في إطار التنويع القاعدة الإنتاجية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج، فعندما تتوافر عناصر الإنتاجي لزراعي من أراض خضبه ومياه ومناج، فيمكن التوسع في إسهام القطاع الزراعي، وعندما تتوافر عناصر التوسع الصناعي من موارد أولية وتقنية ويد عاملة مدربة فيمكن التوسع باتجاه الانتا الصناعي، وهناك الدول أخرى يعتمد على تنويع القاعدة الصناعية فيها على المنشأة صغيرة ومتوسطة الحجم، أو على قطاع السياحة أو الخدمات المالية.استطاعت بعض الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل .من أبرز هذه الدول ماليزيا، وإندونيسيا، والشيلي، وكوريا، والهند والصين .وقد تميزت هذه الدول في إطار سياسة التنويع بالتحول نحو الإنتاج الصناعي أو، مثل الشيلي، نحو تنويع الصادرات التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية وذلك من خلال إثرائها وتثمينها بمنتجات أكثر تطورا .بينما وتسعى الدول النفطية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسع في الصناعات البتروكيماوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد والألمنيوم والخزف والإسمنت والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية. فلولا التكلفة المنخفضة

لاستخراج النفط والمنتجات البتروكيمياوية المعتمدة في مدخلاتها على الغاز الرخيص، لما تمكنت الدول النفطية من الاستفادة من تلك الميزة النسبية الداخلية في تصدير المنتجات النفطية، وتحقيق الميزة النسبية الخارجية. وخلافاً لنظرية المزايا النسبية، يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية(الخطيب،8:2014)

1. تقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية: بشكل عام فالتنويع المرتبطة بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك لحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع الواحد أو عدد قليل من القطاعات. بينت دراسات اقتصادية فوائد التنويع على مستوى تخفيف مخاطر الاقتصاد الكلي (الخطيب،6:2014) ،ولقد كان هناك عدة محاولات منها (Romer, 1986, 1990) و(Howitt, Aghion, 1992) (Fagoyinbo, 2013: 222) فضلا عن نظريات النمو ونظريات التنمية التي أبرزت مساهمة التنويع في عملية التنمية(Berthelemy and Soderling, 2001) وهكذا يعد بلد ذو أكثر تنوعاً أقل تأثرا بالتقلبات الاقتصادية.

2. تحسن وضمان استمرارية وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها. هذا ما وأكد نموذج (Kaldor, 1950) من خلال وسياسات وتدابير معتمدة موجهة لتغيير هيكل الاقتصاد القومي يحدث التنمية ضرورة التنويع في الهيكل الاقتصادي في هذه الدول(Koren and Tenareyro,2007)

3. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الانتاجية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.(IMF.2016:24)

4. تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية وهكذا ما أكده قمة السادسة لمجموعة العشرين (G20, Cannes Summit,2011)

5. زيادة إنتاجية راس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و راس المال البشري وذلك من خلال الوفورات الناجمة من تنويع مصادر الدخل وتعزيز إنتاجية السلع النهائية وهكذا ما أكده (Romer, 1986, 1990)

(الخطيب،7:2014) .كما أكدوا (Hartmann and Pyka,2013)ضرورة توافق بين سياسات التنويع الاقتصادي و التنمية البشرية لتحقيق التنمية المستدامة.

6. رفع معدل التبادل التجاري: يعرف هذا المعدل بأنه قدرة وحدة الصادرات على شراء وحدة الاستيرادات، يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة الى الأسواق العالمية، مع استقرار- أو ارتفاع- أسعار الاستيرادات الى تدني في مستوى معدل التبادل اتجاري، فعندما تعتمد التجارة الخارجية على تصدير منتج معين، فان انخفاض أسعاره سيؤدي الى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الاستيرادات ويعنى هذا خسارة الدولة جراء التجارة ، اما عندما تتنوع الصادرات، فان انخفاض الأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات مما يؤدي الى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، أكده كل من(Feeder,1983) و(Balassa,1991) و (Grossman and Helpman, 1991)ضرورة تنامي الصناعات الموجهة للتصدير من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وتعاظم القيمة المضافة والتي من شأنها تعظيم نمو الناتج (Negem, 2008: 133)

ثانياَ: قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت(Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز (Concentration) كمؤشر جيبني، أو على مفهوم التنويع (Diversification) كمعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعد الاكثر شيوعاً وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي(قروف، 639:2016) .

يعتمد هرفندال-هيرشمان على قياس تركيب بنية المتغير ومدى تنوعه. يستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو قطاع معين (Datta and Sengupta,2014:303)، ويعرف معامل هرفندال-هيرشمان بأنه مجوع مربع انصبة السوقية لجميع القطاعات والتي عددها يساوي (n)التابعة لصناعة معينة.

ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي، واستخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتعريف مدى التنويع في قطاع التصدير(UNECA and AUC, 2007) ، ويعرف معامل هرفندال-هيرشمان بالصيغة الاتية(Ofaa S.V and al,2012:14):

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{\sum_{i=1}^{N} x_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث ان (N) عدد النشاطات(x_i) قيمة المتغير في النشاط (i) (X)القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات وتتراوح قيمة معامل H 0)وتزداد قيمة إلى العدد(1) كلما اشتد تركيز وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزاً في نشاط واحد من النشاطات

الاقتصادية(Ofaa S.V and al,2012:14) ، وفي حالة تنويع كامل يساوي صفراً(إي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلاً إلى الناتج المحلي الكلي لجميع النشاطات.على الرغم من ان هناك مجموعة الانتقادات موجه الى هذا المؤشر، ولكن يقدم هذا المؤشر الرياضي الكثير من خصائص المفيدة في نموذج اقتصادي ويربط بين هياكل الصناعة والربحية (الخطيب،7:2014).

ويمكن تطبيق هذا المؤشر على عدد من المتغيرات منها الناتج المحلي الثابت، الصادرات، الاستيرادات والايرادات الحكومية ،وتكوين راس المال الثابت وقوة العمل...الخ، برغم من ان هيئة الأمم المتحدة للتنمية و التجارة وضعت في محاولتها لتحديد دول الأقل نمواً كل من اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، اسهام العمل في الصناعة، مقدار الاستهلاك الفرد من الكهرباء ومقدار التركز الصناعي كعناصر لتنويع الاقتصادي، الا اننا برجوع الى واقع الاقتصاد العراقي ومدى توافر البيانات اللازمة لقياس التنويع الاقتصادي، تم اعتماد على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2004-2016)

المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق

مر الاقتصاد العراقي خلال التسعينيات بمنعطف حاد نتيجة التوقف شبه التام عن تصدير النفط. إذ انخفضت الايرادات النفطية من نحو(10.2) مليار دولار إلى نحو (305) مليون دولار فقط خلال سنة(1990-1991) والتعطيل شبه الكلي للمؤسسات الإنتاجية والاستثمارية القائمة، وتفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة لاستمرار للحصار الاقتصادي لغاية(2003).

وقد فرضت حالة التغيير السياسي في العراق في عام 2003 واقعًا جديدًا على الاقتصاد العراقي. وذلك بالتوجه نحو اقتصاد السوق بعد حقبة من الزمن امتدت لأكثر من أربعين عاماً تأرجح فيها النمط الاقتصادي للدولة ما بين التخطيط المركزي ورأسمالية الدولة في مرحله معينة وما بين انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية في مراحل أخرى. وهذا التحول كان يتطلب الشروع في معالجة الضغوط الخارجية وإجراء إصلاحات داخلية. إلا إن استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن والحروب المتتالية والصراعات الداخلية والاحتلال وعمليات السلب والنهب قد اثقلت كاهل الاقتصاد العراقي واستنزفت معظم موارده المادية والبشرية. حيث قدرت خسائر الاقتصاد في الهياكل الأساسية وسائر الأصول الاقتصادية بما يقارب من(300) مليار دولار خلال سنة(2003)، هذا فضلاً عن الاختلالات الاقتصادية والمديونية الكبيرة (Weiss,2011,1).وفي ظل محدودية العرض واستمرار حالة عدم تنوع قاعدة العرض الكلي الذي تحكمه سيادة المورد النفطي تمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديًا كبيرًا للاقتصاد العراقي حاضرًا ومستقبلاً.

تحاول البحث من خلال هذه الفقرة تحليل وقياس التنويع الاقتصادي في العراق للنشاطات الإنتاجية والصادرات والاستيرادات خلال الفترة(2004-2016) اعتماداً على بيانات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي وجهاز المركزي للإحصاء.

أولاً: التنويع في النشاطات الإنتاجية

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات معبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكلة القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة التنويع الاقتصادي ومعالجتها.

يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقيماً بالأسعار الثابتة لتسعة قطاعاً وهي: الزراعة وصيد الأسماك، التعدين والمقالع، الصناعة التحويلية، تجهيز الكهرباء وتجهيز المياه، البناء والتشييد، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق، المال والتامين وخدمات العقارية، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

لقد دخل العراق في المرحلة الجديدة بعد (2003)، بعد استئناف تصدير النفط والانفتاح الاقتصادي عادت الحياة إلى الاقتصاد العراقي تدريجيًا، نجد إن حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية اتخذ مسارًا تصاعديًا إلا إن نسبة مساهمة قطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يتغير بشكل الكبير خلال الفترة(2004-2016) ، إنخفضت مساهمة قطاع التعدين والمقالع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من حوالي(69%) عام(2005) الى حوالي(30%) عام(2016)(جهاز المركزي للإحصاء،2018:8). وعلى الرغم من النمو الجيد الذي حققته معظم القطاعات الأخرى، لايزال قطاع التعدين والمقالع مهيمنا على باقي قطاعات الأخرى.

فقد تراجعت مساهمة الزراعة وصيد الأسماك، من (5%)في عام(2004) الى (3%) عام(2016)، بالمقابل حافظت قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية على ارتفاع نسب مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي من(1%) عام (2004) الى (23%) عام(2016)، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات الحكومية يأتي في المركز الثاني في الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع التعدين والمقالع. ويكتسب قطاع الخدمات أهمية عالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويضم هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية والتي تشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين، والتمويل والتأمين والمصارف الحكومية والخدمات الأخرى(البنك المركزي العراقي ،2016).

الجدول رقم(1) نسبة مساهمة قطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

الرقم	قطاعات الإنتاجية	2004	2016	التغير%
1	الزراعة والغابات والصيد والأسماك	5.00	3.81	-1.19
2	التعدين والمقالع	80.00	29.83	-50.17
3	الصناعة التحويلية	1.00	2.00	1.00
4	تجهيز الكهرباء وتجهيز المياه	2.00	3.08	1.08
5	البناء والتشييد	1.00	9.32	8.32
6	النقل والمواصلات والخزن	4.00	11.03	7.03
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	5.00	9.62	4.62
8	المال والتامين وخدمات العقارية	2.00	7.83	5.83
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	1.00	23.48	22.48
	مجموع الأنشطة المحتسبة	0	100	100.

الجدول من الاعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

1. البنك المركزي العراقي(2004)، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003-ومطلع عام 2004، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق.

2.الجهاز المركزي للإحصاء،(2018)،تقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي لسنة 2016، وزارة التخطيط،بغداد،العراق.

يلاحظ من خلال الجدول رقم(1) إرتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية خلال الفترة البحث حيث شكل نسبة(1%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام(2004) وشكل حوالي (2%) في عام(2016) وكذلك بالنسبة لباقي قطاعات الأخرى.

تبرز بيانات الجدول رقم(1) حدوث تغير طفيفة في البنية الإنتاجية للاقتصاد العراقي إذ تقلصت إسهامات القطاعات النفطية وازدادت اسهامات بقية قطاعات الاقتصادية بدرجات المختلفة، ولتقيم التنويع الاقتصادي في البنية الإنتاجية للاقتصاد، تم احتساب معامل هيرفندال-هيرشمان للفترة الزمنية(2004-2016) لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبين من خلال الشكل رقم (1) إنخفاض درجة التنويع الاقتصادي في بداية المدة البحث، انخفضت قيمة المعامل(0.7) عام(2004) الى(0.37) عام(2008)، ثم بدأت بالانخفاض المستمر لتستقر قيمته عند المعامل بحدود(0.14) عام(2016) ومما يفيد بحدوث تنويع اقتصادي في بنية الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم(1):معامل هيرفندال-هيرشمان لناتج المحلي الاجمالي

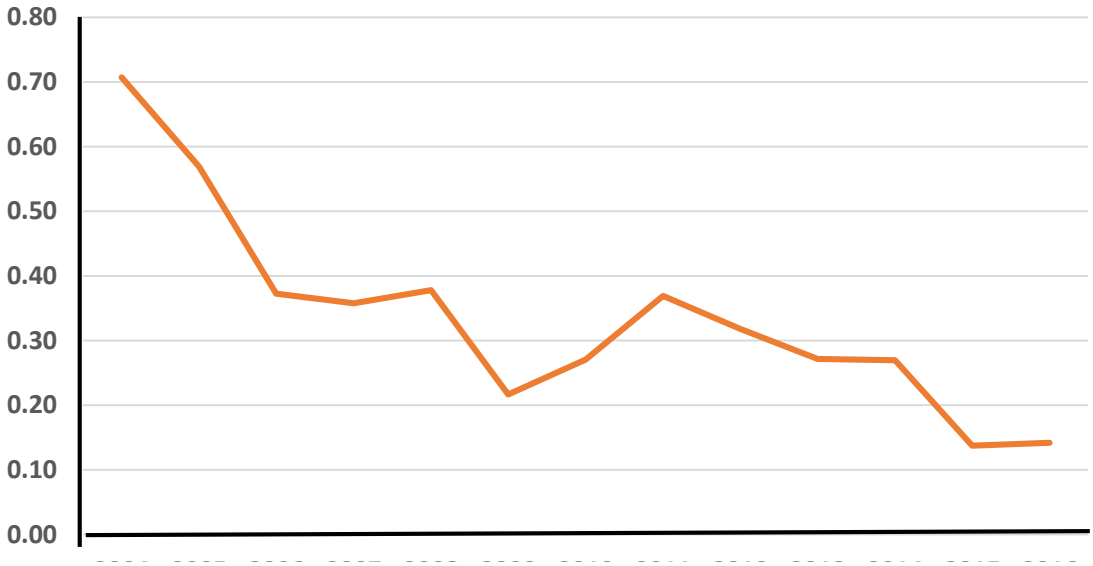

المصدر:المحلق رقم(1)

ثانياً التنويع في الصادرات

تعاني التجارة الخارجية في العراق من اختلال هيكلي كبير. إذ يتمثل هذا الاختلال في سيطرة النفط الخام بوصفها مادة أولية على أكثر من (99%) من صادراته مما يعني غياب التنوع السلعي للصادرات، ويفقدها القدرة التنافسية في السوق الدولية فضلاً عن الآثار السلبية التي تولدها التغيرات السعرية لهذه الصادرات النفطية وبما أن أسعار النفط الخام يتحدد داخلياً وفقًا لمعايير عرض و الطلب والعوامل الاخرى وإنما ترتبط بظروف السوق العالمية سياسية كانت أم اقتصادية أم امنية ولا سيما لاقتصادات الكبيرة التي تعتمد على سلعة النفط في توليد الطاقة.

الجدول رقم(2) المساهمة في الإجمالي الصادرات السلعية للعراق

اسم الشعبة	2004	2016	التغير
المواد الغذائية والحيوانات الحية	0.20	0.28	0.08
المشروبات والتبغ	0.00	0.00	0.00
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	0.30	0.15	-0.15
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	99.40	99.25	-0.15
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.00	0.00	0.00
المواد الكمياوية	0.00	0.01	0.01
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	0.10	0.05	-0.05
مكائن ومعدات نقل	0.00	0.24	0.24
مصنوعات متنوعة	0.00	0.00	0.00
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	0.00	0.02	0.02
	100	100	0.00

الجدول من الاعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- البنك المركزي العراقي(2004)، النشرة الإحصائية السنوات(2004 ، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق

2-لبنك المركزي العراقي(2008)، النشرة الإحصائية السنوية 2008، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق.

3-البنك المركزي العراقي(2011)، النشرة الإحصائية السنوية 2011مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق

4- البنك المركزي العراقي(2013)، النشرة الإحصائية السنوية2013، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق.

5-البنك المركزي العراقي(2017)، النشرة الإحصائية السنوية 2016، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق.

تمثل بيانات الجدول (2) واقعًا لهيكل الصادرات العراقية لسنتي (2004 و2016) ويكشف هذا في الهيكل عن ضعف القاعدة الإنتاجية، سواء على صعيد القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي. وطبقا للجدول (2) فإن نسبة صادرات سلع التعدين (النفط وثروات طبيعية أخرى) يشكل الجزء الأعظم من الصادرات الاجمالية. وشكل الوقود والزيوت نسبة (99.4%) من إجمالي الصادرات سنة(2004). وانخفضت نسبة الوقود والزيوت في سنوات أخرى لتشكل (99%) من إجمالي الصادرات العراقية لا تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي أو الصناعي نسبة (2%) من إجمالي صادرات العراقية، مما يؤدي الى خلل واضح في هيكل الصادرات العراقية. أي إزدادت جميع الفئات الأخرى بمقدار ما تناقصت به مجموعة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها أي زيادة باقي الفئات الأخرى لا تتجاوز (1%). ويؤكد هذا الاستنتاج تطور قيمة معامل عدم العدالة للصادرات التي انخفضت قيمته من (0.99) سنة(2004) إلى (0.98) سنة (2016) أي ما يعادل 1% فقط. ويدل هذا على إن الصادرات العراقية لم تعكس سوى وهم اقتصادي ناجم عن الارتفاعات في أسعار النفط بالدرجة الأساسية والنمو الطفيف في الإنتاج النفطي والصادرات النفطية العينية، إن هيمنة الصادرات النفطية يؤكد أن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب

اسم ورقم السلعة	2004	2016	التغير
المواد الغذائية والحيوانات الحية	0.20	0.28	0.08
المشروبات والتبغ	0.00	0.00	0.00
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	0.30	0.15	-0.15
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	99.40	99.25	-0.15
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.00	0.00	0.00
المواد الكمياوية	0.00	0.01	0.01
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	0.10	0.05	-0.05
مكائن ومعدات نقل	0.00	0.24	0.24
مصنوعات متنوعة	0.00	0.00	0.00

الشكل رقم(2) معامل هيرفندال–هيرشمان للصادرات العراقية

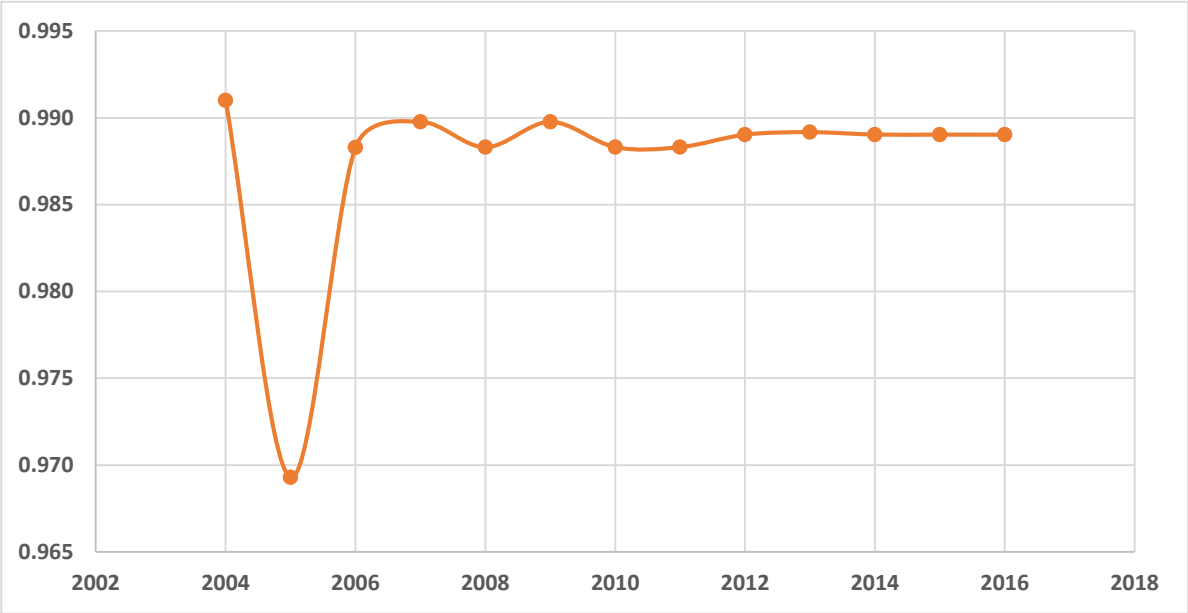

المصدر :المحلق رقم(2)

ثالثاً: التنويع في الاستيرادات

تعتمد السوق العراقية في توفير احتياجاتها على الاستيراد من الخارج بنسبة كبيرة جدًا، نتيجة وجود فجوة سلعية ناتجة عن تنامي الطلب المحلي والاستهلاك الغذائي بمعدلات تفوق معدل نمو الإنتاج المحلي من السلع الاستهلاكية وكذلك الاستثمارية، وسد هذه الفجوة عن طريق استيراد هذه السلع من دول العالم ولاسيما الدول المجاورة. كما يعزي نمو النشاط الاستيرادي إلى الخلل في السياسات الاقتصادية ولاسيما التجارية. وهو الأمر الذي انعكس سلبيًا على الصناعة المحلية والاقتصاد المحلي ككل.

بعد أن استقر الوضع الأمني نسبيًا وتدفق صادرات النفط مجددًا، ونتيجة لهذه الزيادة، اخذت قيمة الاستيرادات بالتزايد بنسبة كبيرة جدًا خلال المدة(2004-2016)، فتتمثل في استيراد المكائن والمعدات بصورة أساسية والمواد المصنعة. فقد هيمن استيراد السلع الصناعية (الاستهلاكية منها بالتحديد) على هيكل الاستيرادات في العراق. إذ شكل حوالي (70%) من إجمالي الاستيرادات. وتم تمويل هذا الاستيراد من خلال الصادرات النفطية، ويليها الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها وزيوت وشحوم الحيوانية و النباتية، مما يعكس أيضًا ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية في العراق والتي شكل نسبة (17%)تقريبًا خلال مدة البحث.

الجدول رقم(3):الإسهام في الإجمالي الاستيرادات

اسم المواد الشعبة	2004	2016	التغير
المواد الغذائية والحيوانات الحية	3.4	5.40	2.00
المشروبات والتبغ	1.3	1.30	0.00
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	1.8	1.80	0.00
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	9.9	9.80	-0.10
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	6.4	6.40	0.00
المواد الكيمياوية	6.7	6.70	0.00
سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	8.4	11.40	3.00
مكائن ومعدات نقل	43.5	38.50	-5.00
مصنوعات متنوعة	15.7	15.80	0.10
السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	2.9	2.90	0.00
مجوع	100	100.00	0.00

الجدول من الاعداد الباحثة بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي(2004)، النشرة الإحصائية للسنوات(2004،2008،2011،2013،2017) ، صفحات المختلفة

يتضح من الجدول (3) التوزيع النسبي للاستيرادات الرئيسية وتغيره خلال الفترة البحث(2004-2016)، وجود تنويع في بنية الاستيرادات وحدوث تغيرات واضحة طفيفة في توزيعها، إذ إزداد نسبة الاستيرادات من جميع الفئات بالاستثناء الاستيرادات من الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها ومكائن ومعيدات النقل.

الشكل رقم(3):معامل هيرفندال-هيرشمان للاستيرادات

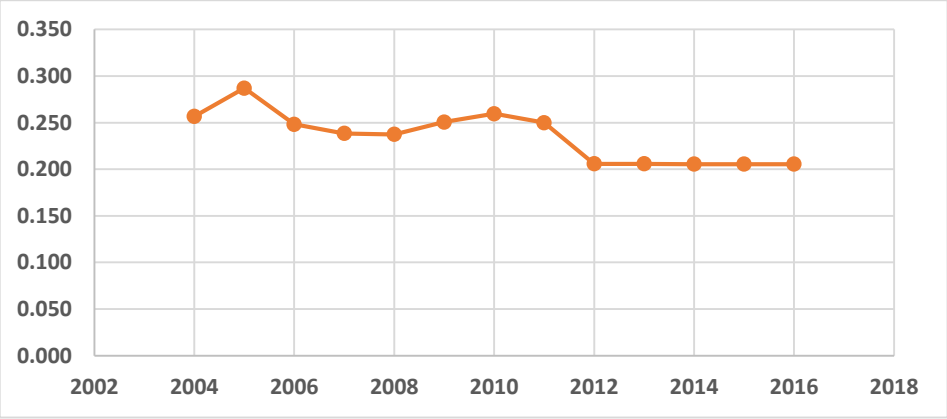

المصدر :المحلق رقم(3)

بين من خلال الشكل البياني رقم(3) ان نسبة معامل هيرفندال للاستيرادات فقد تناقصت قيمته من (0.25) سنة(2004) تدريجياً الى (0.20) سنة (2016)، وإن الفترة(2012-2016) لم يحدث تغيرا يذكر في الاستيرادات العراقية ولعل سبب في ذلك يعود الى ظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي متمثلة بالأزمة السياسية في العراق، وازدياد عمليات العنف والتمرد، والإفراط في المركزية في اتخاذ القرارات الأمنية ساهمت كل هذه العوامل في تفاقم وضع الحالي وتقوية جذور الإرهاب.

الاستنتاجات

بناءاً على ما تم عرضه خلال البحث، وبعد تطبيق معامل هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي بين:

1. إن سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية، وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديًا كبيرًا للاقتصاد العراقي حاضرًا ومستقبلاً، نتيجة لاعتماده الكبير على النفط، وإن استمرار نشاط استخراج النفط الخام يتبوأ المقام الأول في توليد الناتج المحلي الإجمالي ونسبة (29.8%) عام (2016) وتشكل إيرادات الموازنة الاتحادية (80%) وفي بنية الصادرات العراقية أكثر من (99%) لنفس السنة، مما يشوه العلاقة ما بين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي.
2. إن حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة اتخذ مسارًا تصاعديًا إلا إن نسبة مساهمة قطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يتغير بشكل الكبير خلال الفترة(2004-2016)، إنخفضت مساهمة قطاع التعدين والمقالع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من حوالي(69%) عام(2005) الى حوالي(30%) عام(2016) وعلى الرغم من النمو الجيد الذي حققته معظم القطاعات الأخرى، لايزال قطاع التعدين والمقالع مهيمنا على باقي قطاعات الأخرى.
3. قيمة معامل هيرفندال للتنويع الصادرات التي انخفضت قيمته من (0.99) سنة(2004) إلى(0.98)سنة (2016) أي ومما يدل على إن النمو في الصادرات العراقية لا يعكس سوى وهم اقتصادي ناجم عن الارتفاعات في أسعار النفط بالدرجة الأساسية والنمو الطفيف في الإنتاج النفطي والصادرات النفطية العينية، إن هيمنة الصادرات النفطية يؤكد أن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب.
4. نسبة معامل هيرفندال للاستيرادات فقد تناقصت قيمته من (0.25) سنة(2004) تدريجياً الى (0.20) سنة (2016)، وإن الفترة(2012-2016) لم يحدث تغيرا يذكر في الاستيرادات العراقية ولعل سبب في ذلك يعود الى ظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي متمثلة بالأزمة السياسية في العراق، وازدياد عمليات العنف والتمرد، والإفراط في المركزية في اتخاذ القرارات الأمنية ساهمت كل هذه العوامل في تفاقم وضع الحالي وتقوية جذور الإرهاب.

المقترحات

ومن اجل تحقيق التنويع الاقتصادي خلصت البحث الى:

1. ضرورة دعم الجهود المبذولة نحو تعظيم الفائدة من الموارد الزراعية المتاحة بالاعتماد على الامكانات الذاتية من ناحية، والسعي للحصول على التقانة الزراعية المتطورة واستخدامها في الزراعة من ناحية اخرى، لتطوير الانتاج المحلي كما ونوعا وخفض كلفه، وتحقيق القدرة على بلوغ نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والغذائية، والعمل على تنميتها بهدف تصديرها لاحقا ولاسيما التي يتوقع ان ترتفع اسعارها في السوق العالمية ووفقا للمزايا النسبية والتنافسية.
2. العمل على متابعة الإصلاحات والتطورات التي حدثت في المؤشرات الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي وسبل معالجة الاختلالات في تلك المؤشرات والعمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي والشروع بعمليات الإصلاح الاقتصادي وفتح المجال إما القطاع الخاص للقيام بدوره في الحياة الاقتصادية.
3. دعم القطاع الخاص وإتاحة الفرصة امامه ليقوم بدوره الطبيعي، ولكنه لن يتمكن من القيام بهذا إذ لم يجد العاملون فيه دعائم قانونية تثبت حقوقهم في مجالات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية وغيرها من الحقوق التي يتمتع بها العاملون في القطاع الحكومي. لذا فأنه من باب الأولى سن القوانين الخاصة لضمانات العمل في القطاع الخاص، من أجل تخفيف شدة الطلب على العمل في القطاع الحكومي، ومن أجل حل جانب من البطالة المقنعة التي تعانيها العديد من المؤسسات الحكومية.

القائمة المصادر

المصادر باللغة العربية:

أولاً:الكتب

عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، (2013)، إستراتجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: الرسائل العلمية:

فرج،ماردين محسوم،(2017)،اثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في العراق مع إشارة الى إقليم كوردستان،أطروحة دكتوراه،جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

ثالثاً: التقارير والنشرات الرسمية

البنك المركزي العراقي(2004)، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003-ومطلع عام 2004، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق.

البنك المركزي العراقي(2004)، النشرة الإحصائية السنوية 2004 ، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق

البنك المركزي العراقي(2008)، النشرة الإحصائية السنوية 2008، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق.

البنك المركزي العراقي(2011)، النشرة الإحصائية السنوية 2011، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق

البنك المركزي العراقي(2013)، النشرة الإحصائية السنوية2013، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق.

البنك المركزي العراقي(2017)، النشرة الإحصائية السنوية 2016، مديرية العامة الاحصاء والابحاث بغداد، العراق.

البنك المركزي العراقي،(2007) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام(2005) مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق.

البنك المركزي العراقي،(2009)لتقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام(2009) مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق.

البنك المركزي العراقي،(2011) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام(2011) مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق.

البنك المركزي العراقي،(2013) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام(2013) مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق.

الجهاز المركزي للإحصاء (2009)، خطة التنمية الوطنية للسنوات(2010-2014)، وزارة التخطيط، بغداد، العراق

الجهاز المركزي للإحصاء، (2013)، خطة التنمية الوطنية لسنوات (2013-2017) ، وزارة التخطيط، بغداد، العراق.

الجهاز المركزي للإحصاء،(2017)،تقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي لسنة 2014، وزارة التخطيط،بغداد،العراق.

الجهاز المركزي للإحصاء،(2018)،تقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي لسنة 2016، وزارة التخطيط،بغداد،العراق.

المعهد العربي للتخطيط،(2014)،التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته،الكويت

رابعاً: الدوريات

الخطيب،ممدوح عوض،(2014)، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي،المؤتمر الأول لكليات إدارة الاعمال بالجامعات دول مجلس تعاون لدول الخليج العربية(16-17 فبراير) ،الرياض،لمملكة العربية السعودية.

قروف،محمد كريم(2016)،قياس وتقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2014/1980)،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،المجلد(9)،العدد(2)،الجزائر

المصادر باللغةالإنجليزية:

A: **Book**

Berthelemy, J. and Soderling, L.(2001). "The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-off. Empirical Evidence for African Growth Episodes", World Development,Vol 29 NO(2).

Fagoyinbo, J. B. (2013). The armed forces: Instrument of peace, strength, development and prosperity. AuthorHouse, Unite Kingdom.

Datta,Soumyendra Kishore and Sengupta,Atanu (Eds),(2014)Development, Environment and Sustainable Livelihood,Cambridge Scholars Publishing,USA.

B: **Official Publication**:

UNECA and AUC ,(2007) "Economic Report on Africa 2007: Accelerating Africa's Development through Diversification, UNECA, Addis Ababa, Ethiopia.

G20:Cannes Summit,(2011),Cannes Summit Final Declaration – Building Our Common Future: Renewed Collective Action for the Benefit of All, G20 Research Group, University of Toronto,Available at http://www.g20.utoronto.ca/2011/2011-cannes-declaration-111104-en.html "

IMF,(2016), "Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries." In Annual Meeting of Arab Ministers of Finance.IMF,Manama,Bahrain

C:**Aticle and Researches**:

Harding, Torfinn, and Anthony J. Venables(2013)"The Implications of Natural Resource Exportsfor Nonresource Trade." IMF Economic Review,IMF.

Hartmann, Dominik and Pyka, Andreas , (2013), Innovation, economic diversification and human development,FZID Discussion Papers, No. 65-2013,University of Hohenheim, Center for Research on Innovation and

Koren, M. and Tenreyro,S. 2007. "Volatility and Development". Quarterly Journal of Economics, Vol.122.no.1. 243-287

Ofaa S.V and al .2012. "Export Diversification and Intra-Industry Trade in Africa", United Nations Economic Commission for Africa.

Ross, Michael L., What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?UCLA and Oxford University,. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3048585 Services (FZID),Stuttgart, Germany.

Weiss, Martin A., (March 2011), Iraq's Debt Relief: Procedure and Potential Implications for International Debt Relief, Congressional Research Service/Report for Congress, USA.

D: **Thesis**:

Negem, Seham Hamid Hamid, (2008), Free Trade and Economic Growth of Egypt, Doctoral dissertation, Hull University, United Kingdom.